



اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان
National Human Rights Committee



الورشة الاقليمية

العنف القائم على النوع

25-26 أكتوبر 2011

فندق المنيليوم – قاعة الزبارة

ورقة عمل مقدمة

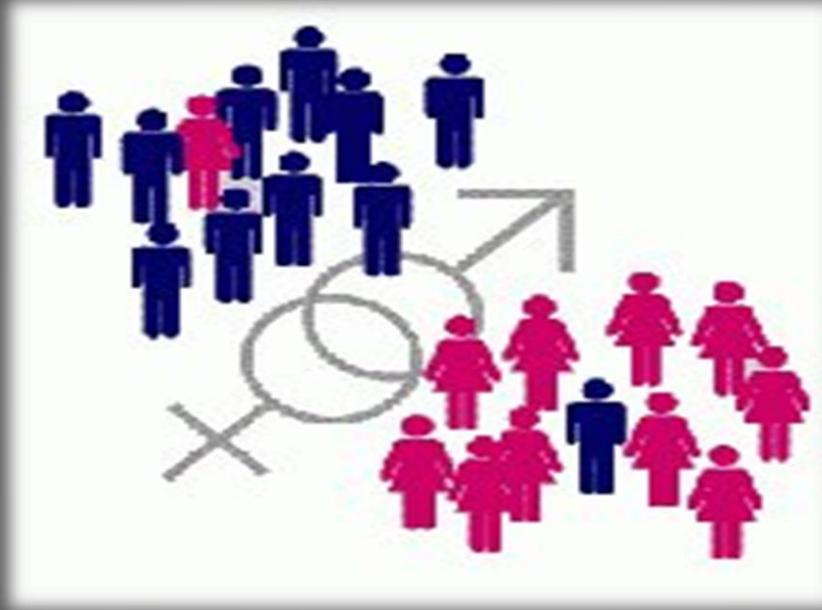
من

اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان



القضايا و التحديات

العنف القائم على النوع في قطر



تنفيذ

فاتن حسين

وحدة العلاقات العامة والإعلام

اللجنة الوطنية لحقوق الانسان

إعداد

الدكتور / محمد سيف الكواري

وكيل الوزارة المساعد لشؤون المختبرات والتقييس

وزارة البيئة

عضو اللجنة الوطنية لحقوق الانسان



هيكلة المحاضرة

4- أمثلة على أشكال العنف ضد المرأة والطفل

5- بعض الحلول التي قامت بها الدولة للتصدي لظاهرة العنف القائم على النوع

6- ما الذي يجب فعله للقضاء على العنف القائم على النوع؟

1- المقدمة

2- المرأة والإسلام

3- الانجازات والعقبات



1- المقدمة :



لا بد لنا عند دراسة القضايا و التحديات في المجتمع القطري من الأخذ بعين الاعتبار نقطة فاصلة هي صدور الدستور الدائم للبلاد سنة 2004، و بعض التشريعات الجديدة، إن عملية المقارنة بين التشريعات السابقة و اللاحقة، و تطبيق القوانين الجديدة المتعلقة بالمرأة و الطفل في دولة قطر تبين تطوراً ملحوظاً انعكس في خروج حماية المرأة من التمييز و العنف و انخراطها في الحياة العامة و زيادة نسبة مشاركتها في العمل في القطاعات المختلفة.



2- المرأة والإسلام :

- إن الإسلام جاء ليساهم في تحرير الإنسان لينقل الرؤية إليه من واقع إلى واقع آخر .فهو قبل الإسلام شيء وبعد ظهوره شيء آخر , والمرأة كانسان نالت اعترافا بقيمتها الإنسانية الكاملة كالرجل ,وأصبحت مساوية له في الكثير من الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.
- وقد وردت نصوص عدة عن المرأة في القرآن الكريم تركز المساواة بينها وبين الرجل مع مراعاة الفروق الجنسية الذي يؤدي إلى اختلاف في الخطاب الموجه لكل منهما , ومن تلك النصوص نجد :



تابع المرأة والإسلام

1- قوله تعالى : (والمؤمنون و المؤمنات بعضهم أولياء بعض)

* * * *

2- قوله تعالى : (يا أيها الناس اتقوا ربكم الذي خلقكم من نفس واحدة وخلق منها زوجها وبث منهما رجالا كثيرا ونساء) وهو قول يؤكد المساواة بين الجنسين في الأصل والتقوى وفي الآفاق المستقبلية .



تابع المرأة والإسلام :

وقد أنصف القرآن الكريم النساء في :

قوله تعالى :

(قد سمع الله قول التي تجادلك في زوجها وتشتكي إلى الله والله يسمع
تحاوركما)

وهو إنصاف يزكي المساواة بين الجنسين في الإسلام .

* * * *



تابع المرأة والإسلام :

وما رصدنا بعضه من خلال الآيات الواردة في القرآن الكريم يحيلنا إلى بعض ما ورد في الحديث الشريف حيث نجد إن :

(1) قول الرسول (ص) :

”لا فرق بين عربي وعجمي ولا بين أبيض وأسود إلا بالتقوى“

يساوي بين الناس جميعا بغض النظر عن جنسيتهم أو جنسهم أو أصلهم , أو لونهم ماداموا يتقون الله , وتقوى الله تعني في عمقها احترام كرامة الإنسان . وفي نفس المعنى نجد

قول الرسول (ص) :

”الناس كأسنان المشط“



تابع المرأة والإسلام

• (وبعض الأحاديث تعطي للمرأة الأفضلية على الرجل كما جاء في الحديث:

”من أحق الناس بحسن صحابتي قال أمك قبل ثم من ؟ قال

أمك . قبل ثم من ؟ قال أمك، قال ثم من ؟ قال أبوك ”

وهذا الحديث يعكس الأهمية التي تحتلها المرأة في المجتمع , وان سلامة المجتمع رهينة بدور المرأة في إعداد الأجيال الصاعدة , وهو ما يكسبها مكانتها التربوية .

الانجازات والعقبات

1. الانجازات :

أ. صدور الدستور الدائم لدولة قطر في عام 2004، والمبادئ الأساسية الواردة في الدستور:

- يقوم المجتمع القطري على دعائم العدل والإحسان والحرية والمساواة ومكارم الأخلاق .
- كفاءة الدولة لتكافؤ الفرص للمواطنين.
- الأسرة أساس المجتمع قوامها الدين والأخلاق وحب الوطن وينظم القانون الوسائل الكفيلة بحمايتها وتدعيم كيانها وتقوية أواصرها والحفاظ على الأمومة والطفولة والشيخوخة في ظلها.
- المساواة بين المواطنين في الحقوق والواجبات العامة.
- المساواة أمام القانون لا تمييز بينهم في ذلك بسبب الجنس أو الأصل أو اللغة أو الدين.
- المساواة في الحقوق السياسية (الترشيح والانتخاب).



بالرغم من حداثة العمل النسائي في قطر، فإن المرأة القطرية تتمتع بتشجيع القيادة السياسية ، حيث نالت الحق في المشاركة في أول تجربة انتخابية ورشحت نفسها لعضوية المجلس البلدي المركزي و تقلدت عدة مناصب وزارية و تم تعيين أول قاضية في قطر كسابقة في دول الخليج في مارس 2010.



ب - وضع الرؤية الشاملة للتنمية (رؤية قطر الوطنية 2030) واعتمادها بموجب القرار الأميري رقم (44) لسنة 2008. وتهدف الرؤية إلى تحويل قطر بحلول العام 2030 إلى دولة متقدمة قادرة على تحقيق التنمية المستدامة، وقد أكدت الرؤية على أنه سيكون للمرأة في المجتمع دور فعال في كافة جوانب الحياة، لا سيما جانب المشاركة في صنع القرارات الاقتصادية والسياسية.

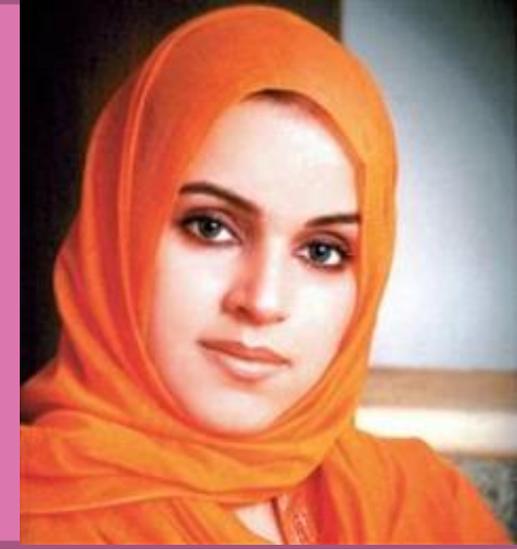
ت- انضمام دولة قطر لاتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، وقيامها بسحب جزئي للتحفظات على اتفاقية حقوق الطفل.



ث. إصدار المرسوم رقم (10) لسنة 2009 بالموافقة على الانضمام إلى اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية لعام 2000، والموافقة على الانضمام لبروتوكول منع وجمع ومعاقبة الاتجار بالبشر وخاصة النساء والأطفال الملحق بالاتفاقية في عام 2009.

ج- الاستمرار في تطوير التشريعات في جميع المجالات، وتعزيز حقوق المرأة من خلال تنقية القوانين من النصوص التي تتضمن تمسراً ضد المرأة. ومن أهم الأحكام التي صدرت في هذه الفترة:

- ✓ تحديد سن أدنى لزواج الفتاة هو 16 عاماً.
- ✓ حصول المرأة على حق الانتفاع من نظام الإسكان بموجب القانون.
- ✓ منح الأولوية في التعيين في القطاع الحكومي للقطريين ثم أبناء القطرية المتزوجة من غير قطري (غير قطريين) ثم الزوج غير القطري المتزوج من قطرية دعماً للمرأة القطرية المتزوجة من غير قطري.
- ✓ المساواة بين المرأة والرجل في الأجر عند قيامهما بنفس العمل للعاملين في جميع القطاعات بما فيها القطاع الخاص.
- ✓ المساواة بين المرأة والرجل في قيمة الدية للقتل الخطأ.



2. العقبات:

تتنوع وسائل العنف الممارس ضد المرأة و الأطفال من تعذيب معنوي إلى ضرب أو حبس أو إيذاء جسدي أو جنسي، من قبل الأزواج و أولياء الأمر. و قد أظهرت الدراسات التي تمت حول العنف ضد المرأة والعنف الأسري تقبل المرأة للعنف الواقع عليها وتبريره. كما لا تزال المرأة تتردد في اللجوء للمؤسسات التي يمكن أن توفر لها الحماية حفاظاً على سمعة العائلة. فالمرأة في قطر عادة لا تفصح عن العنف الممارس ضدها بسبب خجلها أو خوفها من ردة فعل المجتمع المحيط بها ، أو لقلّة وعيها، و حقيقة القيود الاجتماعية تجبر المرأة على التكتّم على المعاناة التي تعيشها النساء و الأطفال. و تتعرض العديد من عاملات المنازل إلى العنف فيكون مضاعفاً حيث يقع عليهم كنساء و كعاملات "خادمات" .

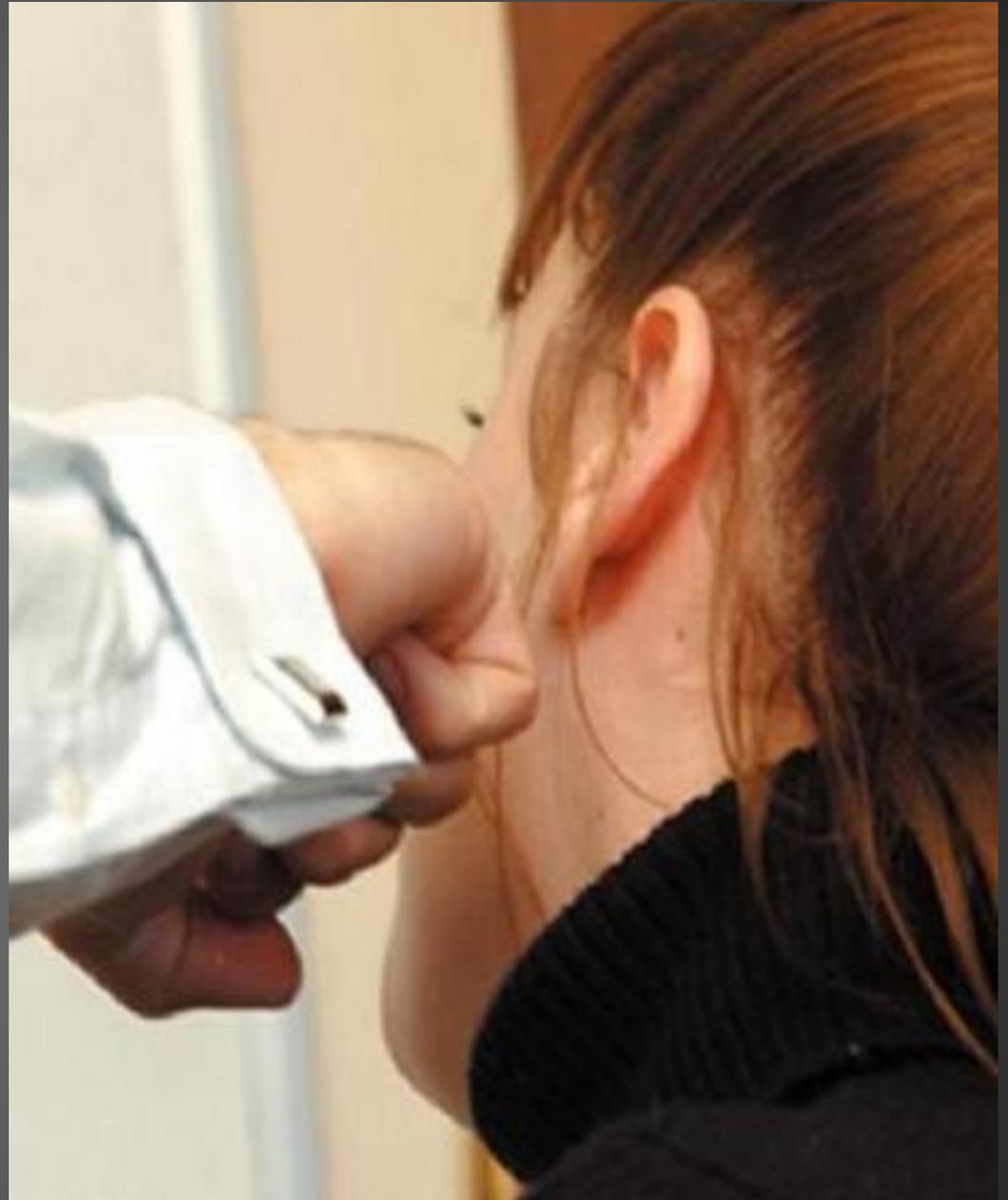
أمثلة على أشكال العنف ضد المرأة والطفل



faten









بعض الحلول التي قامت بها الدولة للتصدي لظاهرة العنف القائم على النوع

1. شهدت الفترة من 2004-2009 اهتماماً كبيراً بإجراء البحوث والدراسات المعنية بقضايا المرأة، ونشرها، وعقد الندوات والحلقات النقاشية حولها.
2. تبنت دولة قطر سياسات عملية في تصديها لمشكلة العنف ضد المرأة و الطفل من خلال إنشاء مؤسسات مستقلة متخصصة للتصدي لهذه الظاهرة، وهي
المؤسسة القطرية لحماية الطفل والمرأة والتي أنشئت في العام 2002م. ✓
الدار القطرية للإيواء والرعاية الإنسانية 2003م لإيواء ضحايا الاتجار بالبشر وتقديم الحماية والرعاية لهم (تتبع للمؤسسة القطرية لمكافحة الاتجار بالبشر). ✓

تابع بعض الحلول التي قامت بها الدولة للتصدي لظاهرة العنف القائم على النوع

- ✓ المؤسسة القطرية لمكافحة الاتجار بالبشر التي أنشئت عام 2005.
- ✓ دار الأمان لإيواء المتعرضين للعنف من النساء والأطفال في عام 2007 (تتبع للمؤسسة القطرية لحماية الطفل والمرأة).
- ✓ مكتب للمؤسسة القطرية لحماية الطفل والمرأة بقسم الطوارئ والحوادث بمستشفى حمد العام في عام 2007.
- ✓ اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان سنة 2002 م .
- ✓ مكتب خاص بوزارة الداخلية للتعامل مع حالات العنف الأسري والعنف ضد المرأة (2009)
- ✓ مركز للاستشارات العائلية لتقديم الاستشارات العائلية والزوجية.

سؤال ؟



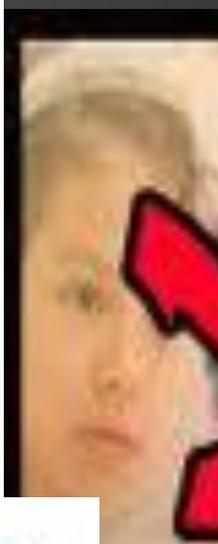
ما الذي يجب فعله للقضاء على العنف القائم على النوع؟

لا بد للقضاء على العنف القائم على النوع من وضع خطوات تشريعية جديدة و تطبيقية:

1. ترقية وضع المرأة على المستوى التشريعي و الاستمرار في مراجعة التشريعات ذات الصلة بحقوق المرأة وتنقيتها من جميع أشكال التمييز.
2. يجب تغطية قصور الأنظمة الإدارية و القوانين في حماية المرأة من العنف و التمييز من خلال مراجعة وتطوير التشريعات ذات الصلة.
3. السعي لتعزيز آليات رصد العنف، وبالأخص في إطار عاملات المنازل.

تابع لا بد للقضاء على العنف القائم على النوع من وضع خطوات تشريعية جديدة و تطبيقية:

- 4- السعي إلى تفعيل اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة ونشر الوعي بأحكامها وتدريب المختصين (العاملين في مجال إنفاذ القانون والمحامين والإعلاميين بصفة خاصة) على أحكامها.
- 5- السعي إلى إصدار مشروع قانون إجراءات التقاضي في مسائل الأسرة وإنشاء محكمة خاصة للأسرة.
- 6- الاستمرار في دعم عمل المرأة في مجال تكنولوجيا المعلومات ونشر المعلوماتية بين مختلف فئات النساء بما في ذلك النساء غير العاملات والنساء من ذوي الإعاقة.
- 7- الاستمرار في نشر الوعي بحقوق الطفل .





HUMAN
RIGHTS
FOR ALL



مع تمنياتنا لكم جميعاً بالتوفيق ، ، ،



الدكتور / محمد سيف الكواري